جامعة أحمد دراية – أدرار - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـــ:

أثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

إعداد الطالبتين:

- واييني مبروكة
- موشير الزاهرء

إشراف الدكتور:

- بوكار عبد العزيز

استاذ مساعد أ	رئيساً
استاذ محاضر أ	مقرراً ومشرفاً
استاذ محاضر ب	مناقشاً

الموسم الجامعي

2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

أنا الأستاذ(ة): بوكار عبد العزيز

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : أثر قيود الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر.

من إنجاز :

الطالب(ة) وابني مبروكة
الطالب(ة) موشير زهراء

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقيم / مناقشة: 2022/06/20

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقيم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

امضاء مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :الاقبل اي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الإهداء

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في انجاز هذا العمل

اهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى فيهمابعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

الى ست الحبايب غاليتي نبع الحنان حفظها الله ورعاها وبارك الله في عمرها

الى روح ابي الطاهرة رحمه الله وجعلنا واياه من اهل الفردوس الاعلى

الى سندي في الحياة اختي واخواني كل واحد باسمه حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم

مبروكة

الإهداء

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية

الى امي وابي الغاليين اطال الله في عمرهما

الى جميع افراد الاسرة التربوية في الجزائر الحرة الابية

الى كل هؤلاء وهؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

واسال الله ان ينتفع به

الزهراء

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله والصلاة والسلام على اشرف خلق الله

وعليه لايسعني الا ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان للاستاذ المشرف :بوكار عبد العزيز الذي انارنا بنصائحه وتوجيهاته القيمة الى كل من قدم لنا يدالمساعدة في انجاز العمل .

والى السادة الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	-
الشكر والتقدير	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الاشكال وفهرس الجداول	-
مقدمة	أ-ت
الفصل الاول :	6
تمهيد الفصل الاول	6
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول ماهية فجوة الموارد التمويلية	7
المطلب الأول: تعريف فجوة الموارد التمويليةو خصائصها واسبابها	7
الفرع الاول:فجوة التمويل الداخلية (المحلية) والخارجية	7
الفرع الثاني : خصائص فجوة الموارد التمويلية	9
الفرع الثالث : أسباب فجوة التمويلية وطرق علاجها وقياسها	10
المطلب الثاني: علاقة فجوة المورد التمويلية ببعض المتغيرات الكلية	12
الفرع الاول: علاقة فجوة الموارد التمويلية بالنمو الاقتصادي	15
الفرع الثاني:علاقة فجوة الموارد التمويلية بالتضخم	21
الفرع الثالث: علاقة فجوة الموارد التمويلة بالبطالة	25
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية	25
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	26
الفرع الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	28
المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة والحالة	28
الفرع الاول : من حيث المنهج	28
الفرع الثاني :من حيث الأدوات	28
الفرع الثالث : من حيث المتغيرات	30
خلاصة الفصل الاول	32
الفصل الثاني :الدراسات التطبيقية حول اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	.32
تمهيد الفصل الثاني	33
المبحث الاول: الطريقة والادرات المستخدمة في الدراسة	33
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	33
الفرع الاول : مجتمع الدراسة	33
الفرع الثاني : متغيرات الدراسة	35
المطلب الثاني : الادوات المستخدمة في الدراسة	35
الفرع الاول: الادوات المستخدمة في الدراسة	35
الفرع الثاني : البرامج المستخدمة في الدراسة	36
المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج	37
المطلب الاول : تحليل نتائج الدراسة	37
الفرع الاول : الدراسات الوصفية للمتغيرات	42
الفرع الثاني : التحليل الاحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة	
المطلب الثاني : مناقشة النتائج المتوصل اليها	

خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	58
	63

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	معدلات التضخم 2006-2012	37
2	معدلات الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2006-2012	39
3	معدلات البطالة خلال فترة 2006-2012	40
4	معدلات فجوة الموارد التمويلية خلال فترة 2006-2010	41
5	تطور الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لفترة 2006-2012	45

فهرس الاشكال :

رقم الملحق	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	معدلات التضخم 2006-2012	42
02	معدلات الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة 2006-2012	44
03	معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة 2006-2012	47
04	معدلات فجوة الموارد التمويلية خلال فترة 2006-2010	50

مقدمة

مقدمة

تعد فجوة الموارد التمويلية من العوامل الهامة في الاقتصاد ,حيث ترتبط بجوانب أساسية في الاقتصاد لهذا أولت الدول الكبيرة أهمية بالغة وحتى الدول النامية لهذه الفجوة التمويلية نظرا للدور الذي تلعبه هده الأخيرة ومن المعلوم أن مع معظم الدول تسعى لتوفير الموارد التمويلية لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية علي المدى القصير لتحقيق النمو الاقتصادي وكذا التنمية.

ان ظهور العديد من الدول التي تسعى للعالمية التي جعلت من الموضوع صعب تحقيقه من الدول الصغيرة جراء التنافسية الشرسة ومن التسويق وغيرها وتتبنى اساليب وطرق دولية ،اذ انها تعمل على اختصاصاتها على الافراد ،وتوفير لهم ما يلزم من احتياجاتهم ورغباتهم ،ومن الصعب قياس الفجوة التمويلية لانها تعتمد على السياسة الدولية الخاصة للاتفاقيات والنصوص الدولية ،ولتقديم اعلى المستويات من الدقة في الصادرات والواردات ،لذا تعمد الدول على تطبيق اساليب الرقابة لمواجهة الفجوة التمويلية.

ومن هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي

الإشكالية :

:ارتبط مفهوم الفجوة التمويلية في ادبيات التمويل بالصعوبات التي تواجهها المشروعات في الحصول على مصادر تمويلية وتعاني من وجود فجوات تمويلية التي تأثر على ارباحها ونموها

فما مدى تأثير فجوة الموارد التمويلية علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟

الأسئلة ألفرعية :

1-كيف تؤثر فجوة التمويل على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2-كيف تؤثر فجوة الموارد التمويلية على التضخم في الجزائر ؟

3-كيف تؤثر فجوة الموارد التمويلية على البطالة في الجزائر ؟

الفرضيات :

- لفجوة التمويل تاثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

- لفجوة التمويل تاثير معدلات النمو الاقتصادي
- لفجوة التمويل ثاثير على التضخم
- لفجوة التمويل تاثير على البطالة

-لاتؤثر فجوة التمويل على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في :

1-المساهمة في إثراء الرصيد المعرفي للباحث .

2-تزويد الدارسين بمعلومات وبيانات تخص أثر فجوة الموارد التمويلية في الجزائر على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر

3-إبراز اثر فجوة الموارد التمويلية على المتغيرات الكلية في الجزائر ونخص بذلك النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1-ابراز نوع العلاقة بين فجوة الموارد التمويلية ومتغيرات الاقتصاد الكلي .

2-ابراز الدور التي تلعبه الفجوة التمويلية في الاقتصاد ومدى تطور ونجاعة السياسة المالية من خلالها .

3-تسليط الضوء على اهم متغيرات الاقتصاد الكلي .

دوافع اختيار الموضوع:

1-الرغبة الشخصية في البحث على مواضيع تتعلق وتخص اقتصاد الجزائر.

4-تماشي الموضوع مع تخصص الدراسة.

5-حداثة موضوع دراسة اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية :

سيتم دراسة اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر للفترة (2006-2012)

الحدود المكانية :

قمنا بدراسة اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الكلية من خلال دراسة حالة الجزائر.

المنهج المتبع في الدراسة :

قصد الاحاطة بجوانب الموضوع والاحاطة بإشكالية البحث وفق الفرضيات المصاغة ،سنعتمد فى دراسة هذا الموضوع عند التطرق للمفاهيم العامة للفجوة التمويلية ، والفجوة التمويلية وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي على المنهج الوصفي

صعوبات البحث :

- قلة مصادر والمرجع التي تخص موضوع الدراسة
- صعوبة الوصول للابحاث السابقة
- اختلاف الاحصائيات بين المراجع

الفصل الاول:

الادبيات النظرية لفجوة الموارد التمويلية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد :

فجوة الموارد التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد ،وتمثل ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة تمويله،ولفجوة التمويل علاقة بمتغيرات الاقتصاد الكلية ،حيث ان هذه الاخيرة تتاثر بفجوة الموارد التمويلية .

ولمعرفة اثر وعلاقة فجوة الموارد التمويلية بهذه المتغيرات سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة ماهية متغيرات الاقتصاد الكلي والفجوة التمويلية والعلاقة التي تربط بينهما،لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين اساسيين كما يلي :

المبحث الاول : الادبيات النظرية حول ماهية فجوة الموارد التمويلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الكلية1

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

المبحث الأول : الادبيات النظرية حول ماهية فجوة الموارد التمويلية وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

ان الفجوة التمويلية عنصر هام للحكم علي نجاعة او فشل السياسة المالية التي تتبعها الدولة خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الأول:تعريف فجوة الموارد التمويلية ،خصائصها واسبابها:

لقد تعددت تعاريف فجوة الموارد التمويلية ومنها :

هي مقدار الاموال اللازمة لتمويل العمليات الجارية او التطوير المستقبلي لمشروع وتحدث عندما لا يكون هناك مايكفي من الاموال لتمويل العمليات والمشاريع المستقبلية .

الفرع الأول: فجوة التمويل الداخلية(المحلية)والخارجية :

أولا: فجوة الموارد الداخلية:

هده الفجوة تتمثل بالفرق بين الادخار والاستثمار أي عجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة بسبب محدودية الادخار من ناحية ,وعدم توجه ما متاح من هده المدخرات نحو تمويل الاستثمارات الإنتاجية من ناحية أخرى .وخاصة آدا ما تم اخد بعين الاعتبار العديد من الجوانب ذات الصلة بذلك في الدول النامية منها:

1-الحاجة الكبيرة لإقامة المشروعات ومشروعات ألبنية التحتية نتيجة النقص الواضح والواسع لهده المشروعات.

2 –الحاجة الكبيرة في السكن المرتبطة بمعدلات النمو السكاني المرتفع في هده الدول خاصة إن هدا المعدل يفوق عدد إضعاف معدل النمو السكاني في الدول المتقدمة .وان حجم السكان أصلا في العديد من الدول النامية .

3–الحاجة الكبيرة لهذه الدول في التوسع في الخدمات نتيجة لزيادة السكانية المرتفعة نتيجة للنقص الواضح في هذه الخدمات ونتيجة للسعي للتحقيق تطور نسبي فيها ونتيجة للضغط على الحكومة في هذه الدول من اجل تقديم خدمات اكبر كما و نوعا حتى تتماشى مع ذلك من ناحية .وحتى تتماشى مع التطور الواسع في تقديم هده الخدمات وبالذات في الدول المتقدمة [1] .

تنشأ فجوة التمويل المحلية بافتراض اقتصاد مغلق أي أن الاقتصاد ليس له علاقة مع العالم الخارجي ويفترض عدم وجود اكتناز وان الادخار يتجه إلي الاستثمار إي عدم وجود تسرب من دورة الدخل القومي فان الادخار ينبغي أن يتساوى مع الاستثمار حتى تستمر دورة الدخل القومي بنفس مستو دون توسع او انكماش وهذا مرتبط بما يلي

إن الدخل القومي =الاستهلاك +الادخار ....أي أن الجزء من الدخل الذي لا يتم استخدامه أغرض الاستهلاك يتم ادخاره.

ثانيا: فجوة التمويل الخارجية:

وتتمثل هده الفجوة في اقتصاد مفتوح يرتبط بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي فان

1العرض الكلي =الاستهلاك +الاستثمار +الصادرات

[1] حسن فليح،التمويل الدولي ،مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، شارع الجامعة الاردن مقابل كلية الزراعة ص31/28

أي أن ما يتم إنتاجه وعرضه في الاقتصاد يذهب قسم منه للاستهلاك و القسم الأخر للاستثمار وما يتبقى يتم تصديره

الطلب الكلي *الإنفاق الحكومي= الاستهلاك + الاستثمار + الواردات .إي أن الدخل القومي يتم إنفاقه علي شراء سلع استهلكيه وسلع استثمارية منتجة وعلي شراء السلع ا لمستوردة من الخارج.

لقد ارتبط مفهوم الفجوة التمويلية في العديد من الدراسات و أدبيات التمويل الخاصة بالدول وأكثر منه بالدول الاقتصادية الكبيرة ;والحصول عليها في هدا المجال إلا أن الفجوة التمويلية تتمثل في صعوبة حصول الدول الصغيرة علي احتياجاتها الخاصة من الموارد والتمويل علي المدى البعيد على صورة رأس المال او صورة قروض قصيرة الأجل.

الفرع الثاني :خصائص فجوة الموارد التمويلية

تتميز الفجوة التمويلية بمجموعة من الخصائص :

إن العجز النقدي يعد فجوة مالية محددة من خلال المقارنة بين النفقات و الإيرادات , كما انه من الصعب اكتشافها في الاقتصاد العادية ,بل تحتاج الي بيئة مدروسة وغير عادية (مثل وجود الاضطرابات الاجتماعية والسياسية)

تراجع الإيرادات العامة للدولة في عدة المواسم والظروف, مما يجبر حكومات الدول للمحافظة علي التمويل ,كما انه لا يجبرها لتوقيف نشاطاتها وأعمالها التجارية وغير التجارية وغير التجارية.انما يدفعها للحصول على العديد من القروض والديون لسد الفجوة الناجمة عن التقلبات الاقتصادية والظروف المحلية , والكساد في القطاعات الإنتاجية و الخدمية ناهيك عن انه يؤدي الي اعتماد الدول علي القروض المالية .

اذ يشكل ضغطا على الاقتصاد الوطني, الأمر الذي يجعل من الصعب سد الفجوة التمويلية الناتجة بين الطلب والعرض الكلي إي أنها كلما زادت الفجوة بينهما كلما ازداد العجز النقدي للدولة من الصعب سدها وبالتالي يساهم في رفع معدل التضخم الاقتصادي لها.

الفرع الثالث: أسباب فجوة الموارد التمويلية وطرق علاجها وقياسها:

أولا:أسباب فجوة الموارد التمويلية :

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلي وجود فجوة تمويلية للدول مع تنوع الحالات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة وغالبا إلي أسباب تعود إلي ظهور هذه الفجوة لعدم صحة السياسات المالية المتبعة للدولة من تعاقب الحكومات وفشلها في إدارة مواردها , ومن الممكن تلخص هذه الأسباب وفقا للنقاط التالية :

- تقديم الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الحكومات مجانا او شبه مجانية في الدول كالضمان الاجتماعي والحدائق العامة والخدمات الصحية والتعلم المجاني وغيره التي تقدمها بشكل مجاني ، مما يسهم في ظهور فجوة تمويلية للنفقات العامة للدولة .
- نفقات وسائل الأمن والدفاع:وهي الحاجة الأساسية لتحقق الأمن منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ,والمشاركة بالحروب والأزمات المؤدية إلي زيادة نفقاتها المتعلقة بالدفاع والأمن كما أنها تشكل عاملا محوريا للضغط علي الخزينة العامة للدولة أما الدول النامية فتقتصر علي إعداد الجيوش وتوفير الأسلحة المناسبة لها , وهذا يؤدي إلي زيادة حجم الإنفاق العام لها,ومن الأسباب المؤدية لتشكيل فجوة التمويل ما يلي:

العديد من الدول تسعى للحد من معدلات البطالة من خلال الاعتماد على زيادة النفقات المالية لها فالدول المتقدمة توفر الدعم للشركات بهدف توفير فرص شغل للافراد او تقديم إعانات بدلا من المؤسسات الخدمية مما يؤدي إلي زيادة معدل الأجور الذي يعد عنصر ضغط على الإنفاق العام

النفقات الخاصة بالمشروعات البنية[1] التحتية هي المصاريف المرتبطة مع مجموعة من المشروعات مثل : إنشاء الجسور ، والتمديدات الكهربائية والاتصالات والمطارات والمرافق وغيرها من الخدمات التي لا يمكنها دعم الإنتاج ، وتوفير وسائل نقل سهلة للموظفين الا بالاعتماد عليها ولكن تحتاج هذه[2] الخدمات إلا مبالغ مالية كبير ة تشكل ضغط على الإنفاق العام .

ثانيا :طرق علاج الفجوة التمويلية

تعد الفجوة التمويلية من الظواهر المعقدة نسبيا وتحتاج للبحث عن حل او طرق لقياسها .لذلك ظهرت مجموعة من الأفكار التي تسعي إلي قياسها ومنها:

أولا :القضاء على فائض الطلب الكلي للدولة عن طريق تنفيذ وإدارة مناسبة للطلب الكلي التي تعتمد على التحكم بكافة المتغيرات النقدية والمالية

ثانيا: الحرص علي تقليل النفقات الصناعية التحويلية وخصوصا المتعلقة بالأسعار الخاصة بالسلع الاستهلاكية والنفقات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية

[1] خالد جمال محمود الجبوري ،فجوة الموارد التمويلية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم اقتصاد الاعمال ،2019/2018 ،ص1

المطلب الثاني :علاقة فجوة الموارد التمويلية ببعض المتغيرات الكلية

الفرع الاول :علاقة فجوة التمويل بالنمو الاقتصادي

اولا :تعريف النمو

-حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ،فيجب ان ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد[1]

-ويعتبر النمو الاقتصادي من اهم الظواهر الاقتصادية واكثرها اثرا على واقع افراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية .فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج والوسيلة لتحسين المستوى المعيشي لكل المجتمعات .

-عبارة عن معدل الزيادة في الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ،الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان ،فزيادة الدخل الكلي لاتعني بالضرورة زيادة النمو الاقتصادي ،اي ان علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب ان توخد بعين الاعتبار ،وذلك لتاثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما.[2]

من خلال هذه المفاهيم يمكن ان نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول ثلاث نقاط :

*يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد ، اي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني ،وعليه فإن :

[1] عطية عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،2000،ص 51

[2] مقدم مصطفى بحث حول النمو الاقتصادي www.startimes.com

معدل النمو الإقتصادي =معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

*أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية ،أي يجب أن تكون الزيادة في نمو الناتج اكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم كما يلي :

معدل النمو الإقتصادي =معدل نمو الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

*أن تكون الزيادة في الدخل مستديمة فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب عارض نموا بالمفهوم الإقتصادي .

ويمكن ان نستنتج أن النمو الاقتصادي يركز على متوسط كمية السلع والخدمات التي تكون من نصيب الفرد ،ولا يهتم بنوعيتها أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع .

القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي :

في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات جعله عرضة للتذبذبات النفطية لذلك يجب على الدولة اعادة بناء استراتيجياتها وذلك عن طريق اعطاء الاولوية للقطاعات المنتجة مما يساهم في التحولات التدريجية للاقتصاد من اقتصاد احادي المورد الى اقتصاد متعدد الموارد وذلك عن طريق تفعيل دور القطاعات الاقتصادية المنتجة ولم تنجح بخلق تغيرات ملحوظة تسهم في زيادة درجة التنويع الاقتصادي مع الحفاظ على زخم النمو الذي يحققه القطاع النفطي وهذا بتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال :

تفعيل القطاع الصناعي :تعتبر الصناعة الركيزة الاساسية لعملية التنمية ولمؤشرات القطاع الصناعي في الجزائر على انه من الممكن ان يكون قطاعا رائدا لتنمية

مصادر الايرادات وتحقيق التنمية المنشودة جل نتائج القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات الاخيرة تبين مدى الركود في القطاع الصناعي مايميزه من قدرات انتاجية هائلة لنها غير مستقلة ولذلك بسبب عوامل الانتاج الضعيفة وعدم كفائتها ،الاعتماد على الصناعات الخفيفة وغياب شبه تام للصناعات الثقيلة مما يستوجب وضع استراتيجيات انعاش وتنمية الصناعة

تنمية القطاع الزراعي :ان مساهمة القطاع الزراعي تتطلب وضع سياسات زراعية واستراتيجيات دقيقة وذات اهداف واقعية حتى يتم المساهمة في التخفيف من التبعية الاقتصادية وتحقيق الامن الغذائي ويجب ان يوضع القطاع الزراعي ضمن سياسة القطاعات الاستراتيجية والاساسية وذلك لتشجيع الاستثمارات في المجال الزراعي ولهذه السياسات ان تسهم في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية كما تسهم في تقليص حجم الواردات الغذائية وتوفير مناصب شغل سواءا كانت دائمة او مؤقتة

تنمية القطاع السياحي :اصبح هذا القطاع من اهم القطاعات التي يرجى مساهمتها في رفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية ،ورغم ان قطاع السياحة بالرغم من نقاط القوة الا ان نتائجه ضئيلة من حيث الاستقطاب حيث لم تستطع الجزائر النهوض بهذا القطاع وجعله ضمن البدائل لخلق الثروة لعدة معوقات منها تدني مستويات الخدمات المقدمة ،نقص تكوين المستخدمين وتاهيلهم وكذلك مشكلات العقار السياحي وضعف التمويل لما يتطلبه هذا القطاع من موارد مالية كبيرة وضخمة لتمويله على المدى الطويل [1]

ثانيا: علاقة فجوة التمويل بالنمو الاقتصادي

[1] قورش نصيرة ،ابعاد وتوجهات استراتيجية الصناعة في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ص5ص94.

ان النمو يعتبر من الاهداف الاستراتيجية على مستوى الاقتصاد القومي ومستوى المشروع الواحد وذلك لما له من فائدة على المستويين والفئات المستفيدة وكذلك عرفنا ان النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات الارباح الغير الموزعة وهيكل راس المال (جالنجير 2001. ساسي 2008) لذلك فان عملية تخطيط النمو في ظل التنبؤ بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمفسرة لسلوك النمو لتخفيض احتمال عدم استمرارية المشاريع وتدهور وضعه التنافسي . ويعتبر احد اهم المواضيع التي تساهم في عملية زيادة الانتاج وتحسين الجودة الصناعية .

اما في يتعلق بعلاقة النمو بالفجوة التمويلية فانها تتمثل في استراتيجية النمو والتي تشكلها السياسات المحددة لحجم استثمارات الارباح الغير موزعة وهيكل راس المال اي انه كلما زاد هيكل راس مال الشركة من مصدر تمويل داخلي اوخارجي زاد معه النمو، هذا يعني انه كلما كان حجم الارباح كبير امكن احتجاز جزء من هذه الارباح واعادة استثمارها في المشروع وهذا بدوره يؤدي الى الزيادة في النمو وهذا يسمى نمو داخلي اما اذا زاد حجم استثمارات الشركة من مصدر تمويل خارجي وزاد معها النمو هذا يسمى نمو خارجيا .

الفرع الثاني: علاقة فجوة التمويل بالتضخم:

اولا :تعريف التضخم :

هناك عدة تعريفات لمفهوم التضخم نذكر منها :

التعريف الاول :يعرف التضخم على انه الارتفاع في المستوى العام للاسعار الذي يحدث بسبب زيادة كمية النقود1 .

[1] السيد متولي عبد القادر ،اقتصاديات النقود والبنوك ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان ،20201م،الطبعة الاولى ،ص207

التعريف الثاني: و هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود ،او ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل الثابت ..[1]

ثانيا :أنواع التضخم :هناك عدة أنواع للتضخم بحسب مجموعة من المعايير وذلك على الشكل التالي :

1-**1معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان** :وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم الى:

1-**التضخم الطليق**:يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى،التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.

2-**التضخم المكبوت** :وهو التضخم التي تتدخل الدولة في إحداثه من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار باتخاذ إجراءات مؤقتة فيما يلي تجميد الأسعار والرقابة على الصرف .

3-التضخم الكامن :يحدث هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية .[2]

1-2:معيار تعدد القطاعات الاقتصادية :

التضخم السلعي:يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك ويعبر عن زيادة نفقة انتاج سلع الاستثمار على الادخار.

[1] رشاد العصار ،رياض الحلبي ،النقود والبنوك ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،163

[2] غازي حسين عنابة والتضخم المالي ،مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية ص57

التضخم الرأسمالي :ويحدث هذا التضخم في قطاع صناعات الاستثمار،ويعبر عن ارتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

1-3**معيار حدة التضخم** :ويمكن من خلال هذا المعيار تمييز بين ثلاثة أنواع من التضخم :

التضخم الجامح :وهو من اخطر أنواع التضخم تأثيرا على الاقتصاد الوطني إذ ترتفع الأسعار بشكل سريع ومستمر يصعب السيطرة عليها مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية وخفض أجور الحقيقية للعمالة .

التضخم غير الجامح :وهو اقل خطورة حيث ترتفع الأسعار بمعدلات اقل وتعالجه السلطات النقدية(البنك المركزي)

التضخم الزاحف (المعتدل): ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنويا لا تشكل ضررا اقتصاديا حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقما أحاديا عندما ترتفع الأسعار بصورة متوازنة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور لتجنب ارتفاع الأسعار مستقبلا مما يعزز جانب الطلب الكلي وتكمن خطورته في الأثر النفسي الذي يدفع الأفراد إلى قبوله والتعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة والمتتالية للأسعار.[1]

ثالثا: أسبابه :

[1] حربي محمد موسى عريقات ،مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي" دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى ،2006،ص163.

1-**التضخم الناشئ عن زيادة الطلب:**هناك العديد من العوامل التي تحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع والتي تدفع الأفراد والمؤسسات لزيادة الإنفاق الكلي من خلال مشروعاتها ومنه الارتفاع في الأسعار ومنها نذكر :[1]

زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري :تعتبر زيادة الإنفاق عن الاستخدام الكامل من العوامل التي تعكس زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند ذالك المستوى من التشغيل ويكون التضخم نتيجة لتلك الزيادة لان زيادة الإنفاق الكلي يقابلها لم يقابلها في السلعة المعروضة وبالتالي فان حجم الإنفاق الكلي سبب من أسباب التضخم .

التوسع في فتح الاعتماد من قبل البنوك: إن استمرار منح القروض الاعتمادات من قبل البنوك التجارية يعتبر من بين العوامل الرئيسية في صب المبالغ المالية الكبيرة في الأسواق ويحدث ذالك عندما تريد الدولة تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج وذالك بتخفيض سعر الفائدة ومنه جلب رجال الأعمال الاستثمار وهدا يؤدي إلى الارتفاع المستمر في الأسعار ومسببا في حدوث ظاهرة التضخم سببها الأساسي الائتمانات التي منحتها البنوك للمستثمرين .

العجز في الميزانية :يعتبر أسلوبا سهلا ووسيلة تلجا إليها الحكومات والدول لتمويل المشروعات الإنتاجية المقبلة على تنفيذها وهذا من خلال تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع ،وتعتمد الدولة في إحداث العجز في الميزانية لتطبيق سياساتها فتلجأ لتوفير نفقاتها الضرورية بوسائل عديدة .

[1] شهاب مجدي محمود ،اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2002،ص88

تمويل العمليات الحربية :تحتاج الحروب نفقات كبيرة ولتغطية نفقاتها تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي لتسيير أمورها وأمور البلاد أثناء الحرب وبعدها لمعالجة اثر ما خلفته الحرب

2-**التوقعات والأوضاع النفسية:** تعتبر العوامل النفسية أكثر من العوامل الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي في حدوث التضخم خاصة في فترة الحروب حيث تلعب الحالة النفسية للأفراد دورا كبير حيث يكون لها اثر فعال لان كل متاحة لاستقبال التنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا ويؤدي ذالك الي الزيادة في حركة النشاط الاقتصادي والانتعاش ،حيث يقوم المنتجين باستثمار اصولهم الحالية للحصول علي اكبر نسبة من الأرباح وبهذا تزيد الكفاية الحرية لرأس المال الذي تم استثماره وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار .

3-**العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض** :إن اختلال التوازن نتيجة الطلب الكلي والعرض الكلي لا يرجع بالضرورة الي وجود فائض في الطلب وإنما قد يرجع الي انخفاض في معروض من الخدمات والسلع مع بقاء نفس مستو ى الطلب الكلي الفعلي .[1]

رابعا :اثر التضخم :

1-**اثر التضخم علي الإنتاج :** عندما يكون ارتفاع الأسعار نسبيا قد تكون له اثأر جيد علي الإنتاج ،خاصة عند وجود موارد غير مستغلة في الاقتصاد،فالارتفاع النسبي للأسعار يحدث تنبؤات ايجابية بين المنتجين لزيادة هوامش ربحهم عندما تكون الزيادة في الأسعار اكبر ويتعقب ذلك زيادة في الإنتاج والتوظيف والدخل حتى الوصل لمرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد ،وبعد هذه المرحلة فان الزيادة في الأسعار

[1] بسام الحجار ،الاقتصاد النقدي والمصرفي،دار منهل اللبناني ،بيروت ،الطبعة الاولى ،2006.

لايكون لها اثر ايجابي علي الدخل والإنتاج والتوظف فنستنتج من ذلك إن الزيادة النسبية في الأسعار قد يكون لها اثر ايجابي .

وتتمثل الآثار السلبية الناتجة عن التضخم في الاقتصاد الوطني :

أ- إن الاتجاهات التضخمية الحلزونية تلغي تلقائية وميكانيكية الأسعار وتصبح غير ملائمة .

ب- إن لم يتم مراقبة التضخم فانه يدمرا لموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها إلي خارج الدولة.

ت- عند وجود التضخم تنخفض القيمة الشرائية للنقود ولن يكون هناك لجوء إلي الادخار وبالتالي ضعف التكون الرأس المالي .

2-**اثر التضخم علي إعادة توزع الدخل** :يتأثر الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخل الثابت بسبب التضخم نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للنقود ،في هدا الحالة فان التجار و المنتجين و المضاربين يستفيدون بسبب الربح المفاجئ ، وتكون الاستفادة الأكبر للمقترضين بينما يتضرر المقرضون من ذلك .[1]

الآثار الاجتماعية للتضخم :

من نتائج التضخم عدم التوزيع العادل للثروة مما ينتج عنه عدم وجود العدالة الاجتماعية وتزداد الفجوة بين الأفراد مما يولد فوارق اجتماعية بين إفراد المجتمع يؤدي ذلك الي تفشي أمراض اجتماعية خطيرة،وينتج عن التضخم تشجع الرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين حيث لهم أسواق لعرض سلعهم دون الاهتمام بجودة السلعة أو رغبة المواطن مما يؤدي إلى استياء المواطنين من هده التصرفات

[1] بلعزوز بن علي ،محاضرات في لنظريات والسياسات الاقتصادية النقدية ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية 2004,186.

الأخلاقية بسبب التضخم ، وإنشاء السوق السوداء بشكل كبير حيث يحصل فقدان الثقة من طرف الموطن في الدولة .1

خامسا :علاقة فجوة الموارد التمويلية بالتضخم:

الفجوة التمويلية تستحضر التضخم المستورد خصوصا مع ضرورة التوسع المالي .خصوصا التمويل التضخمي الناتج عن قصور الموارد الذي يزيد من كتلة العرض النقدي ،اللى مزاحمة استثمارية ترفع مستويات اسعار الفائدة ،واستدانات تخلق تضخم محلي يزيد من ضعف العملة الوطنية .[2]

الفرع الثالث :علاقة فجوة الموارد التمويلية بالبطالة

أولا :تعريف البطالة :

تعرف البطالة على إنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من إنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي " [3]

وتعرف أيضا في التعريف الذي جاءت به منظمة العمل الدولية على ان "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده "

[1] قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف،النمو الاقتصادي)بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017

[2] مجدي عبد الهادي ،2021،**studies.aljazeera.net**

[3] عبد الرحمان يسرى احمد ،(2004)،النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،الطبعة الثانية ص 205.

ثانيا : أنواع البطالة

البطالة الدورية :

هي البطالة التي ترتبط بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات ،وتنشا نتيجة الركود في قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل ،وتحدث بسبب التغيرات والتذبذبات في الدورات الاقتصادية

البطالة الاحتكاكية :

تحدث البطالة الاحتكاكية نتيجة تنقل العاملين بصفة مستمرة بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني .

وتشير "الى وجود افراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لاول مرة او يبحثون عن وظيفة افضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم واعمالهم ومهاراتهم ،الا انهم لم يلتحقو بها بسسب عدم عدم معرفتهم بهذه الوظائف او باماكن وجودها ".[1]

البطالة الهيكلية :

يقصد بالبطالة الهيكلية على انها البطالة التي تنشا نتيجة التباين بين توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها وتنشا نتيجة التغيرات الاقتصادية التي تطرا في هيكل الاقتصاد .

[1] على عبد الوهاب نجا ،(2005)،ص17.

وأيضا هي "حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي الى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة ".[1]

ثالثا :أثار البطالة

الآثار الاجتماعية والسياسية :

أ- ارتفاع معدلات الجريمة حيث إن البطالة تأثر على معدلات الجريمة

ب- انتشار الآفات الاجتماعية والمخدرات والتدخين بين العاطلين

ت- انتشار الأمراض النفسية والعنف الأسري وحالات الانتحار والطلاق والتفكك الأسري وتشرد الأطفال وانحرافهم أخلاقيا .

ث- التأخر في الزواج حيث لايملك الشباب الإمكانيات كالسكن وغير ذلك .[2]

الاثار الاقتصادية :يمكن حصرها في النقاط الاتية :

- ✓ تنجم عن البطالة العديد من العقبات والمشاكل فهي تاثر على الاجور فيؤدي ذلك لانخفاضها وتدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الاجور [3]
- ✓ تؤدي البطالة الى التدني والتراجع في قيمة راس المال البشري بسبب عطل الانسان عن العمل وتوقفه لفترات طويلة فتتوقف عملية كسب الخبرات فيصبح اقل انتاجية وعطاء ادا تحصل على عمل لاحقا.
- ✓ العمل عنصر مهم وانتاجي فتعطله يعني عدم الاسهام في عملية الانتاج وذلك يؤدي الى انخفاض حجم الانفاق الوطني مما يؤدي الى انخفاض مستوى الطلب الكلي فينتج عنه خفض في الانتاجية وارتفاع البطالة

[1] خالد وصفي الوزاني واحمد حسين الرفاعي ،(2002)،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،الطبعة الخامسة ،ص268.

[2] حسام داود ومصطفى سلمان واخرون ،(2005)ص 249.

[3] فليح حسن خلف ،(2007)ص 221.

- ✓ تترتب عن البطالة الفقدان تدريجي للخبرات والمهارات والمكتسبات للعمال باختلاف مستوياتهم ومهاراتهم ،حيث الخبرات والمهارات تنمو وتحفظ بالاستخدام والعمل بها
- ✓ تدني مستويات المعيشة والادخار وعدم القدرة على الاستثمار [1]

علاقة فجوة الموارد التمويلية بالبطالة:

علاقة فجوة الموارد التمويلية بالبطالة عكسية ،اي انه كلما ازدادت الفجوة التمويلية كلما اتجهت مستويات البطالة في الاقتصاد نحو الانخفاض بسبب زيادة الانفاق الراسمالي للشركات ،والعكس في حالة انخفاض فجوة الموارد التمويلية .[2]

[1] عبد الرحمان يسرى احمد ،(2004)ص 221.
[2] محمد ابراهيم السقا، **businessinsider.cim.(2009)**

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

المطلب الاول :الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية :

الفرع الاول : الدراسات السابقة باللغة العربية :

اولا :القرضاوي ومحمد ، دراسة بعنوان قياس الفجوة التمويلية والتعرف على اثارها على كل من الربحية والنمو في الشركات الصناعية الليبية(2012) ، :

تناولت هذه الدراسة موضوع قياس الفجوة التمويلية والتعرف على أثارها على كل من الربحية والنمو في الشركات الليبية ،وهدفت هذه الدراسة الى قياس الفجوة التمويلية دراسة تطبيقية على الشركات الليبية العامة العاملة في صناعة المواد الغذائية والواقعة ادارتها بمدينة بنغازي وطرابلس ،لقد توصلت هذه الدراسة الى : يواجه القطاع العام لصناعة المواد الغذائية في ليبيا فجوة تمويلية ،وهذه الفجوة موجبة طيلة مدة الدراسة .لم تثبت معنوية تأثير الفجوة التمويلية على اجمالي الاصول على اساس ربح التشغيل (صافي الارباح قبل الضرائب)،لم تثبت معنوية تأثير الفجوة التمويلية على ربحية اجمالي الاصول على اساس ربح التشغيل والقابل للتوزيع بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية ، وثبت تاثير الفجوة التمويلية على ربحية المبيعات وعلى نمو اجمالي الأصول بالنسبة للقطاعات الصناعات الغذائية ،لم تثبت معنوية تاثير الفجوة التمويلية على ربحية اجمالي الاصول على اساس الربح القابل للتوزيع (صافي الارباح بعد الضرائب) بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية في ليبيا .

اعتمدت هذه الدراسة المنهج العلمي الحديث في المحاسبة ،واعتمادها على الطريقة الحديثة والاكثر تطورا لتحليل السلاسل الزمنية ،

ثانيا :السواعي والعزام ،دراسة بعنوان العجز التوام في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري حالة الاردن (2015)،

هدفت الدراسة للتوصل للعلاقة التي تربط كل من عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة والاستثمار والانفتاح التجاري بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي الاردني عن طريق استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ،وقد توصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج منها وجود ارتباط ايجابي بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ،وان هذا العجز في الموازنة هو السبب في حدوث العجز التجاري،بالاضافة الى وجود دور للسياسة النقدية في زيادة العجز في الحساب الجاري ،بينما سعر الصرف الحقيقي دور فعال في تخفيض العجز.

استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الداتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

ثالثا:سلامي ،دراسة بعنوان اهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة (1970-2010)

تناولت هذه الدراسة اهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي ،وهدفت هذه الدراسة الى التتعرف على اهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي ،وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2010 ،حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة ،توصلت الى النتائج التالية : الى ان قطاع الصناعات الصغيرة يعاني من فجوة تمويلية كبيرة خاصة في التمويل طويل الاجل ،تعتمد الصناعات الصغيرة على المصادر الداخلية في تمويلها مثل التمويل الذاتي والاقتراض،عدم وجود مؤسسات تمويلية حكومية او غير حكومية تقدم قروضا بشروط ميسرة .

اتبعت المنهج الاستقرائي حيث يتم دراسة و تحليل البيانات المتاحة .

الفرع الثاني :الدراسات السابقة باللغة الاجنبية:

أولا :دراسة filling the funding gap for koser and cunninghm (2016) community protection

سد فجوة التمويل لحماية المجتمع :

هدفت هذه الدراسة لمناقشة الابحاث التي قام بها صندوق المشاركة المجتمعية والمرونة لتوضيح الأسباب وراء فشل التبرعات من قبل منظمات المجتمع المحلي لتجنب الفجوة التمويلية .

وتشمل الاسباب التي نوقشت الافتقار اللى الوعي ببرامج التمويل والمنح ،وعدم القدرة على التقدم بطلب للحصول على التمويل بسبب الافتقار الى الاهلية بسبب عدم عدم التسجيل او توفير المراقبة وانعدام الثقة .

ثانيا :دراسة (frankish) بعنوان

Loking inwards to plug africa's infratructure funding gap 2017:africa's financial sector has hitherto been reluctant to invest in infrastructure largely due to the long project timeframes involved.but with such invest;ent offring reliable returns ,whats going to take to properly unlock this asset class

هدفت هذه الدراسة الى سد الفجوة في تمويل البنية التحتية في افريقيا،وتم استخدام البيانات الاحصائية المتوفرة على المواقع المعتمدة ، وبينت النتائج على

وجود تأثير نقص المؤسسات المالية المتنوعة في جنوب افريقيا على النمو الاقتصادي والبنية التحتية .

ثالثا :دراسة BIGGS

The 'Retirement saving Gap'Is Really Government Funding Gap2017

"فجوة المدخرات التقاعدية "

هدفت هذه الدراسة للكشف ما اذا كانت الحكومة الامريكية هي سبب وجود فجوة في التقاعد ،مقارنة بين توفير التقاعد من قبل الاسر الامريكية بتمويل حكومي لمختلف برامج التقاعد التي اعتمد عليها الأمريكيون . ويدرس كيفية قيام الحكومات بتمويل خطط التقاعد الخاصة بها . بإستخدام الضمان الاجتماعي ،والموظف الفيدرالي والمعاشات العسكرية ، وخطط الحكومة والحكومات المحلية .

المطلب الثاني :المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية

الفرع الاول :من حيث المنهج

اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند التطرق للمفاهيم العامة لفجوة الموارد التمويلية ومتغيرات الإقتصاد الكلي التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي ،والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي ،وهذا ماكانت تتشابه فيه

مع جل الدراسات السابقة تقريبا ،الا انها اختلفت معهم في المنهج التطبيقي حيث استعملنا المنهج التحليلي فقط بينما في الدراسات السابقة تم استخدام المنهج قياسي .

الفرع الثاني : من حيث الأدوات

اعتمدنا في دراستنا الحالية على مجموعة من الأدوات الإحصائية ومن بين هذه الأدوات نجد :

المعلومات الاحصائية الموجودة داخل التقارير التضخم وتقارير النمو الاقتصادي وتقارير البطالة واحصائيات صندوق النقد العربي والتي تخص قيم متغيرات الدراسة واستعملنا برنامج Excel لادراج قيم المتغيرات الخاصة بالدراسة ،واختلفت مع دراسات السابقة حيث اكتفينا بالدراسة التحليلية في الجانب التطبيقي.

الفرع الثالث :من حيث المتغيرات

تشابهت دراستنا مع عدة دراسات سابقة في دراسة الفجوة الموارد التمويلية ودراسة متغيرات الاقتصاد الكلي ،الا انها اختلفت معهم في المتغيرات حيث احد المتغيرين كدراسة مع متغير آخر على سبيل المثال نأخد فجوة الموارد التمويلية وأثرها في المتغيرات الإقتصادية الكلية دراسة حالة الأردن تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في المتغير المستقل المتمثل في فجوة الموارد التمويلية وتختلف معها في المتغيرات التابعة التي تتمثل في الناتج المحلي في الدراسات السابقة ،وفي متغيرات الاقتصاد الكلي بالنسبة لدراستنا الحالية .

خلاصة الفصل الأول :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات النظرية والمفاهيم العامة لفجوة الموارد التمويلية وأثرها على متغيرات الإقتصاد الكلي ،حيث قمنا بأخذ تعاريف حول فجوة الموارد التمويلية ومتغيرات الاقتصاد الكلي موضوع الدراسة والمتمثلة في التضخم والبطالة والنمو الإقتصادي .

عرفنا التضخم بانه الارتفاع غير الطبيعي المستمر في المستوى العام للاسعار .

وعرفنا البطالة بأنها عدد الاشخاص القادرين على العمل ولايعملون بالرغم انهم يبحثون عن عمل بشكل جدي .

اما النمو الاقتصادي يعتبرمن اهم الظواهر الاقتصادية واكثرها اثرا على واقع افراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية .فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج والوسيلة لتحسين المستوى المعيشي لكل المجتمعات

بعد تعريف متغيرات الدراسة تعرضنا لبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع ،ثم قارنا بينها وبين الدراسة الحالية موضوع الفصل .

الفصل الثاني:

اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تمهيد :

سنتطرق في هذا الفصل الى دراسة تطبيقية لأثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر ،وذلك بأخذ عينة من المتغيرات الكلية للاقتصاد وعرضها وتحليلها بناءا على مجموعة من الإحصائيات

للإحاطة بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة .

المبحث الثاني:عرض وتحليل النتائج .

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول في هذا المبحث تحديد مجتمع الدراسة ومتغيرات الدراسة ثم شرح المتغيرات المستخدمة في دراستنا ،كما سنقوم بتعريف نموذج الدراسة وطريقة تطبيقه على متغيرات البحث ،بالإضافة إلى عرض الأدوات المستخدمة في الدراسة .

المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة

الفرع الأول :مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع دراستنا في فجوة الموارد التمويلية في الجزائر وفجوة الموارد المحلية ، والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر .

الفرع الثاني :متغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا الفرع الى المتغيرات المستخدمة في الدراسة حيث ان المتغير التابع يتمثل في متغيرات الاقتصاد الكلي،اما المتغير المستقل يتمثل في فجوة الموارد التمويلية .

1-**المتغير التابع** :متغيرات الإقتصاد الكلي

استخدمنا متغيرات هي التضخم والنمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة

التضخم:"يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات" [1]

[1] دهان عبد الرؤوف ،الاقتصاد ،دار الهدى للطباعة والنشر ،الجزائر ،ص91.

النمو الإقتصادي:"يعرف النمو الإقتصادي على انه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي ".

البطالة: حالة وجود اشخاص راغبيين في العمل وقادرين عليه وباحثيين عنه ولكن لم يجدوه[1]

2-**المتغير المستقل:** فجوة الموارد التمويلية

تعرف فجوة الموارد التمويلية على انها مقدار "الاموال اللازمة لتمويل العمليات الجارية وتلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد" .[2]

[1] مدحت القرشي ،2007،اقتصاديات العمل ،دار وائل للنشر ،الاردن،الطبعة الاولى ،ص183.
[2] احمد سلامي ،اهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010 ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ص39.

المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة

تمهيد:

من أجل تبسيط الدراسة وتبيين اثر فجوة الموارد التمويلية وأثرها على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر اعتمدنا على مجموعة من الأدوات،من بين هذه الأدوات نجد:

الفرع الأول :الأدوات المستخدمة في الدراسة

المعلومات الإحصائية : استخدمنا المعلومات الإحصائية الموجودة داخل التقارير السنوية للبنوك المحلية الجزائرية، وتقارير معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والإحصائية التي تخص قيم متغيرات الدراسة .

الفرع الثاني :البرامج المستخدمة في الدراسة : برنامج اكسال لإدراج قيم المتغيرات الخاصة بالدراسة

المبحث الثاني : عرض وتحليل النتائج

تمهيد :

في هذا المبحث سنتطرق الي اثر فجوة الموارد التمويلية على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وهذا من الناحية التطبيقية ،اي من خلال عرض البيانات والمعلومات الاحصائية السنوية التي تم الحصول عليها من خلال التقارير السنوية من عدة مواقع مختلفة وعرضها وتحليلها وإخضاعها علي اختبارات من اجل معرفة ما اذا كان هناك علاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل بالإضافة الي عرض النتائج ومناقشتها .

المطلب الأول :تحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول:الدراسة الوصفية للمتغيرات :

من خلال هذا الفرع سنحاول التطرق الي الدراسة الوصفية من خلال عرض التطور كلا من متغيرات الاقتصاد الكلي وفجوة الموارد التمويلية وتحليلها .

نقصد بالدراسة الوصفية للمتغيرات ، وصف تطورها وتحديد العلاقة الموجودة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل ،ولتحديد هذه العلاقة سنقوم بدراسة تطور المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم) ثم دراسة المتغير المستقل (فجوة الموارد التمويلية) من تحليل المنحنيات الموالية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2006 –2012 من خلال استخدام بيانات سنوية .

اولا :معدلات التضخم :

ندرس تطور التضخم وفجوة التمويل خلال فترة 2006– الى 2012

الجدول رقم (1):معدلات التضخم وفجوة التمويل خلال فترة 2006– 2012

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91	4.52	8.89
فجوة التمويل	1630891.6	1569014.2	1623351	-636123	344922.9	2868717.9	3459664.2

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، تطور معدلات التضخم وفجوة التمويل لسنة 2006–2012

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان معدلات التضخم بلغت سنة 2006 نسبة 2.31 ،وسجلت 3.67 سنة 2007 و4.85 سنة 2008 ،وارتفعت الى 5.74 سنة 2009 وانخفضت الى نسبة 3.91 سنة 2010 ،وارتفعت الى 4.52 سنة 2011 لتواصل الارتفاع بنسبة كبيرة جدا سنة 2012 في حين سجلت فجوة التمويل قيما موجبة خلال السنوات الثلاثة الولى من فترة الدراسة 2006الى 2008 واخدت قيمة سالبة لاول مرة سنة 2009 حيث سجلت –57.9 وتراجعت قيمتها في السنوات الموالية حيث سجلت 842.2 سة 2010وبدأت في الارتفاع حيث سجلت 1509.1 سنة 2012.

ثانيا :دراسة النمو الاقتصادي :

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

معدل النمو الاقتصادي :هو" نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث ينتج الناتج المحلي الإجمالي من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها ،والتركيز على أهمية التنوع الاقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستديم ".

إن الناتج المحلي الإجمالي يرتكز على حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة ،والتي تكون محركة أو مثبطة له ،نقوم بتحليل معدلات النمو الاقتصادي في القطاعات ومدى مساهمتها في معدل النمو الإجمالي ،ونستعمل الناتج المحلي الإجمالي ونقارنها بفجوة التمويل الجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (2) :تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي وفجوة التمويل خلال فترة 2006-2012

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الاجمالي	8463.5	9389.6	11043.7	9968.0	11991.6	14558.5	16643.8
فجوة التمويل	1630891.8	1569014.2	1623351	636123-	344922.9	2868717.9	3459664.2

المصدر :من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات تقرير بنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الاولى حيث سجل11043.7 سنة 2008 وفي نفس الوقت سجلت فجوة التمويل فائضا خلال سنوات الدارسة ، وسنة 2009 سجل الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا بمعدل 9968.0 ، ويبدا في الارتفاع من جديد خلال السنوات المقبلة من فترة الدراسة ،في المقابل فجوة الموارد التمويلية سجلت قيمة سالبة سنة 636123- سنة 2009 لتبدا في الارتفاع مجددا في السنوات الموالية .

ثالثا :البطالة :

جدول رقم (3):معدلات البطالة وفجوة التمويل خلال فترة 2006 -2012

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدلات البطالة	12.27	13.79	11.33	10.17	9.96	9.96	10.97
فجوة التمويل	1630891.6	1569014.2	1623351	-636123	344922.9	2868717.9	3459664.2

المصدر :من اعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للاحصاء

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه الذي يوضح معدلات البطالة خلال فترة 2006-2012 حيث سجلت نسبة البطالة ارتفاعا خلال السنوات الاولى سنة 2006 نسبة 12.27 ،و سجلت اعلى معدل خلال الفترة 13.79 سنة 2007 لتنخفض خلال السنوات الموالية الى 11.33 سنة 2008 و9.96 سنتي 2010 و2011 على التوالي ،وسجلت 10.97 لسنة 2012 ، في المقابل سجلت فجوة التمويل قيمة موجبة طيلة الفترة ، اما سنة 2009 سجلت اول قيمة سالبة -636123 خلال فترة الدراسة وتبدا في الارتفاع مجددا خلال السنوات المقبلة .

رابعا:فجوة الموارد التمويلية :

يقصد بالفجوة التمويلية تلك الفجوة القائمة بين الادخار الوطني المتاح والاستثمارات الكلية في الاقتصاد ،وتمثل ذلك الجزء من الاستثمار الكلي الذي لم تستطع المدخرات الوطنية المتاحة ،والتمويل يكون من مصادر خارجية ،أو من خلال التمويل بالعجز .

الفجوة التمويلية =الاستثمارات الكلية –الادخار الوطني المتاح [1]

الجدول رقم (4):معدلات فجوة الموارد التمويلية خلال الفترة (2006-2010)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
فجوة التمويل	1630891.6	1569014.2	1623351	-636123	344922.9	2868717.9	3459664.2

Source :collections statistiques N170/2015 ,november 2015,ONS,Alger,pp10-162

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان فجوة الموارد التمويلية سجلت معدلات كبيرة طول فترة الدراسة، وسجلت قيمة سالبة لاول مرة سنة 2009 حيث سجلت -636123 وبدات في التزايد خلال السنوات الموالية حيث سجلت 3459664.2 سنة 2012

[1] مدحت القرشي ،مرجع سبق ذكره.

الفرع الثاني :التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة

1 –التضخم :

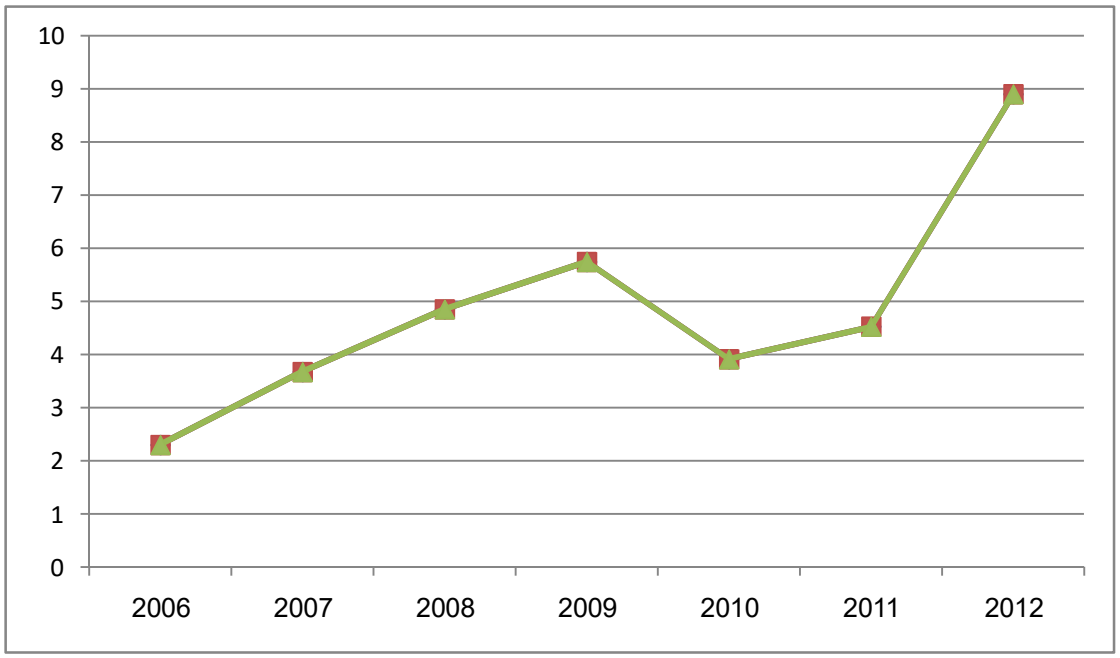

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال المنحنى اعلاه :

شهدت هذه المرحلة سيطرة على معدل التضخم حيث بلغ 2.31 سنة 2006 وبقي على نفس الوتيرة بوصوله إلى 3.67 سنة 2007 و4.85 سنة 2008، ليرتفع معدل التضخم سنتي 2007 و2008 بالوتيرة الكبيرة نسبيا سببه التضخم المستورد ونتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص ومع حلول سنة 2009 وصل معدل التضخم إلى 5.74 ، وهذا أقصى معدل خلال العشرية ،ولقد جاء التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة الكبيرة في الأسعار خاصة المنتجات الغذائية ،وأسعار المنتجات الفلاحة مكان التضخم المستورد لسنة 2009 ،والذي نجم عن ارتفاع

الملحوظ في الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة للارتفاع في عملة الاورو مقابل الدولار.

وشهد معدل التضخم تراجعا وصل إلى 3.9 سنة 2010وذلك نتيجة لانخفاض في الأسعار المسجلة ، ليرتفع مجددا سنة 2011 حيث كان معدله 4.52 وبمعدل 8.89 سنة 2012 وهو يعتبر أعلى معدل خلال 15 سنة و خلال فترة الدراسة وهو مؤشر خطير جدا على الاستقرار النقدي كما إن له دلالة على ضعف التنمية الاقتصادية .

وترجع أهم العوامل التي تولد الضغوطات في الجزائر التوسع في مكونات الإنفاق الكلي وزيادة الأجور وتكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات ،التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض بمعدلات فائدة منخفضة ،ويرجع سبب تضخم لسببين رئيسيين هما :

تضخم أسعار الواردات وهو تضخم مستورد

الإنفاق الحكومي المتزايد

2-الناتج المحلي الإجمالي :

الشكل رقم (2):معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2012

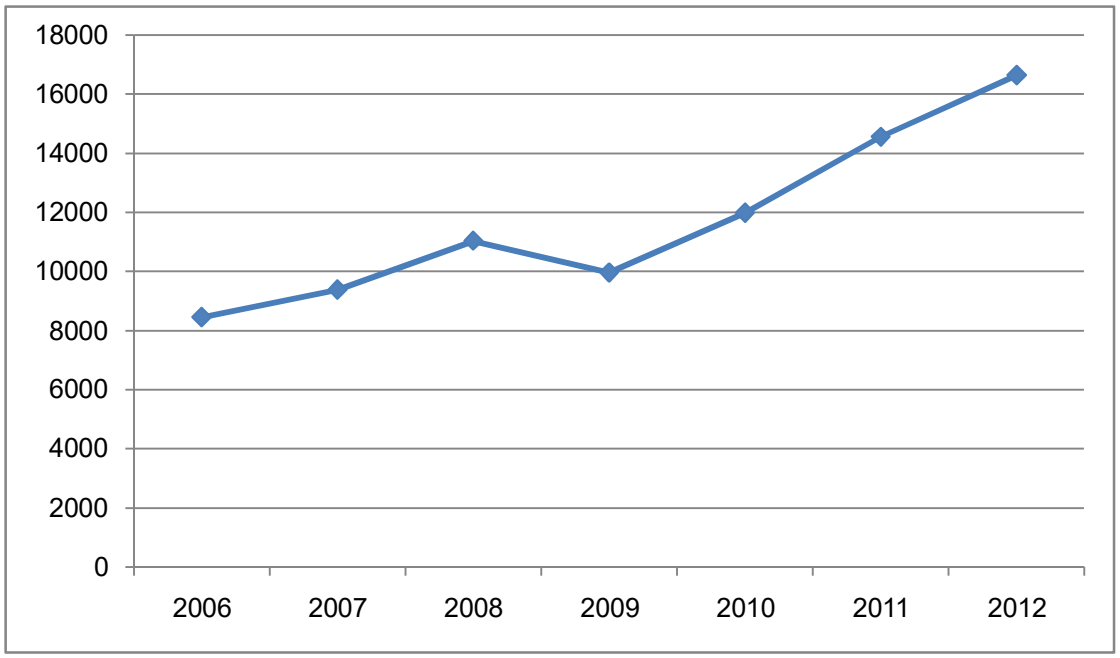

المصدر :من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصاء

تحليل أداء النمو الاقتصادي من المنحنى اعلاه خلال الفترة 2006-2012

يعرف النمو الاقتصادي على انه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل من الدخل الحقيقي" .فان النمو الاقتصادي لابد إن إن يكون ناجم عن نمو دائم في الناتج المحلي الإجمالي .[1]

إن الهدف الرئيسي للإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي وذلك عن طريق رفع الإنفاق العمومي ولتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو

[1] عطية عبد القادر عطية ،مرجع سبق ذكره

الاقتصادي يجب مسايرة مستويات النمو الاقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي والجدول يبين العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي وتطور الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي للفترة بين 2006-2012:

الجدول رقم (5) : تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 2006-2012

السنوات	الانفاق الحكومي مليار	نمو الناتج المحلي الاجمالي مليار دج	الناتج الداخلي خارج المحروقات	النمو الاقتصادي	معدل خارج قطاع المحروقات	معدل نمو قطاع المحروقات
2006	2435.0	8514.8	41411	2	5.6	2.5-
2007	3108.5	9366.6	4744.9	3	6.3	0.9-
2008	4191.0	11043.7	5392.2	2.4	6.1	2.3-
2009	4246.9	9968.0	6143.1	2.4	10.5	6-
2010	4466.9	11991.6	7063.5	3.3	5.1	2.6-
2011	5853.6	14519.8	8423.1	2.5	5.45	3.2-
2012	7058.1	.15843	9502.8	2.7	6.72	3.4-

المصدر :البنك الجزائري تقرير 2003-2012

من خلال قراءة الجدول نلاحظ العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصاد بحيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي نلاحظ ان :

– فترة من 2006–2009 تمثلت في البرنامج التكميلي بمتوسط نمو قدره 2.98 % في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي ب14.64% وهدا بسبب تحسن النشاط الاقتصادي مع تزايد الانفاق العام .وسجلت انخفاض في الناتج الداخلي الخام لسنة 2009 ب10757.7مليار مقارنة بسنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات النفطية .

–فترة 2010–2012 حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال سنوات قدر ب3 % غير ان هذا التحسن يعتبر ضئيل وغير مستدام

– مع حلول سنة 2006 شهدت معدلات الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بشكل كبير حيث عانت هذه الفترة من انكماش بصفة عامة بنسبة 8463.5 مقارنة ب 9389 سنة 2007 حيث شوهد تحسن ضئيل جدا ،ليرتفع بشكل ملحوظ سنة 200 بنسبة 11043.7 بسبب الانتعاش الذي عرفته الدولة آنذاك إلى زيادة الاستثمار والاعمال التجارية وحركة الصادرات ،ليعود للانخفاض السنة الموالية 2009 مسجلا معدل نمو سلبيا 9969.0 ،وما لبث إلى أن ارتفع مجددا وبشكل كبير سنة 2010 بمعدل 11991.6 بسبب التحسن في الأوضاع والانتعاش الذي عرفته الدولة آنذاك وكان هذا الارتفاع متواصلا خلال السنوات الموالية حيث سجل سنة 2011 معدلا موجبا 14558.5 ،ليتواصل في الارتفاع بمعدل اكبر خلال فترة الدراسة حيث سجل معدل 16643.8 سنة 2012 حيث انتعش الاقتصاد والاستثمار وحركة الصادرات خلال هذه الفترة

3-البطالة :

الشكل رقم (3):معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012

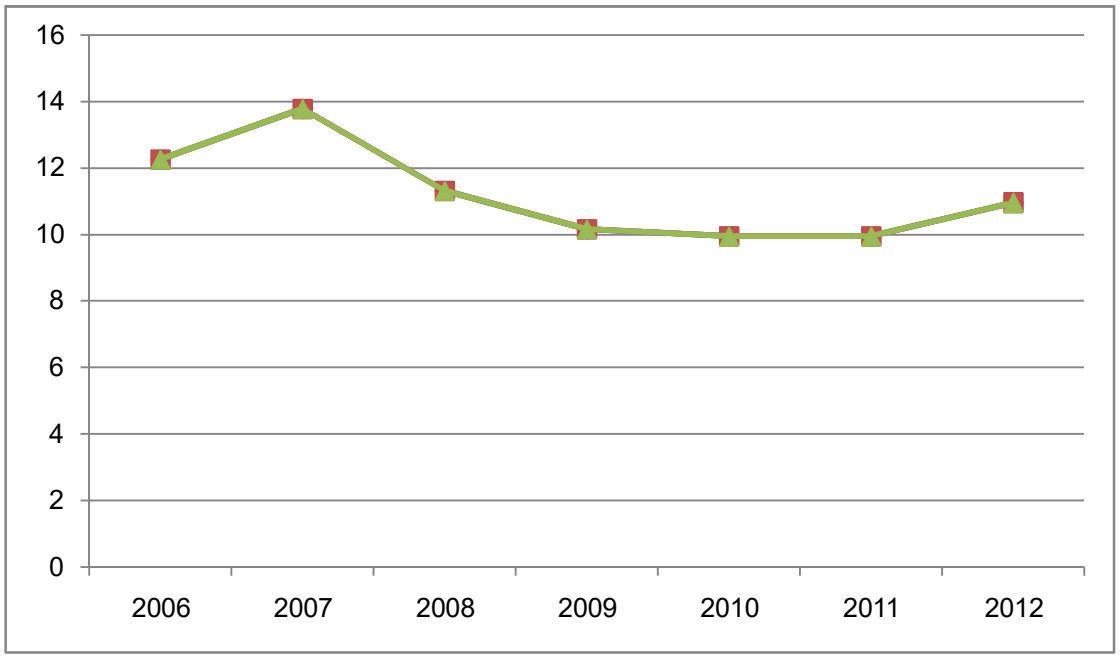

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان :

شهدت الجزائر والاقتصاد الجزائري انتعاشا كبيرا وايجابيا في سوق الشغل حيث سجلت معدلا مرتفعا الا انه سرعان ما ارتفع معدل البطالة حيث سجلت 12.27 سنة 2006 وهذا بعد قيام الشركات بخفض عدد العاملين في سوق العمل ،وازداد الارتفاع بشكل كبير جدا بنسبة 13.79 سنة 2007 بسبب نقص اليد العاملة والاستغناء عنها وعجز الحكومة عن توفير مناصب شغل كافية لتغطية طلبات

العمل من طرف الافراد حيث كان الطلب على العمل اكبر من الطلب عليه وانخفضت نسبة البطالة بدرجة واحدة سنة 2009 ليتواصل الانخفاض والتحسن في الاوضاع سنتي 2010 و2011 حيث سجلت نسبة البطالة انذاك 9.96 على التوالي حيث يعد هذا الرقم الادنى خلال الفترة وذلك نتيجة لتطبيق العديد من السياسات الناجعة والبرامج التي ادت الى التحقيق من حدة الظاهرة ،وسجلت ارتفاع بدرجة واحدة خلال السنة الموالية 2012 حيث سجلت 10.97 نسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبة التشغيل 27 وخلق مناصب شغل والادماج للشباب البطال 45250 سنويا .

الفجوة التمويلية :

تطور فجوة الموارد الداخلية في الجزائر :

وتنشا هذه الفجوة نتيجة وجود اختلال في احد متغيرات الاقتصاد الداخلي وليكون الاقتصاد قادر على التمويل الذاتي لابد من تغطية استثماراته من ادخاراته وان يفوق الميل الحدي للاستهلاك الميل الحدي للاستثمار ، حيث تكون الالة الانتاجية قادرة على توفير الطلب الداخلي وان اي خلل يحدث على مستوى الاقتصاد الداخلي سوف يؤثر مباشرة على ظهور اختلالات خارجية وظهور فجوة الموارد الخارجية ،حيث كانت فجوة الموارد المحلية مستقرة في الاتجاه الموجب وبلغت في المتوسط قيمة معتبرة بنحو 13.16 %من اجمالي الناتج المحلي وسجل الادخار متوسط 44.33% بينما سجل الاستثمار المحلي 31.16% . وسجلت 2009 فجوة سالبة معدومة لاول مرة ،حيث تعتبر كنقطة توازن بين الادخار والاستثمار لاول مرة في الاقتصاد الجزائري حيث سجل الادخار معدل 47.81% في حين سجل الاستثمار

46.62% وان التطور الاقتصادي يحصل عندما يصبح معدل الادخار اعلى من 20% من الناتج الداخلي .

ويعد مستوى الادخار مرتفع في الجزائر فالمدخرات تفوق الاستثمارات بكثير وهذا يرجع للارتفاع الذي شهدته اسعار المحروقات .

الاقتصاد الجزائري اقتصاد بترولي ، وتعتبر صادراته من المحروقات اذ تمثل اكثر من 95 % من اجمالي الصادرات وايراداتها تمثل اكثر من 80% من الايرادات الجبائية والتي تعتبر مصدرا للادخار مما يسمح بتحقيق معدلات استثمار اكثر.

قياس الفجوة التمويلية في الجزائر :

تقاس فجوة التمويل الداخلي من خلال الفرق بين المدخرات الكلية والاستثمار الكلي وكلما كانت الفجوة كبيرة كان الاقتصاد يفتقر الى القدرة التمويلية والعكس صحيح.

من خلال الملحق الذي يوضح فجوة الاقتصاد الداخلي في الجزائر نلاحظ ان :

كلا من الاستثمار والادخار عرفا قيما متزايدة حتى سنة 2008 حيث فاقت المدخرات قيم الاستثمار وبالتالي فان الاقتصاد الجزائري لم يكن يعاني من فجوة تمويلية حتى سنة 2009 حيث فاق حجم الاستثمار المدخرات وهذا بسبب اثار الأزمة العالمية التي طالت كل الاقتصادات بما فيها الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض اسعر النفط نتيجة الانكماش بسبب الأزمة ليستطيع الاقتصاد بداية 2010 سد الفجوة وعاودت الفجوة الظهور في السنوات الموالية .

الشكل رقم (4):تطور الفجوة التمويلية في الجزائر خلال الفترة 2006-2012

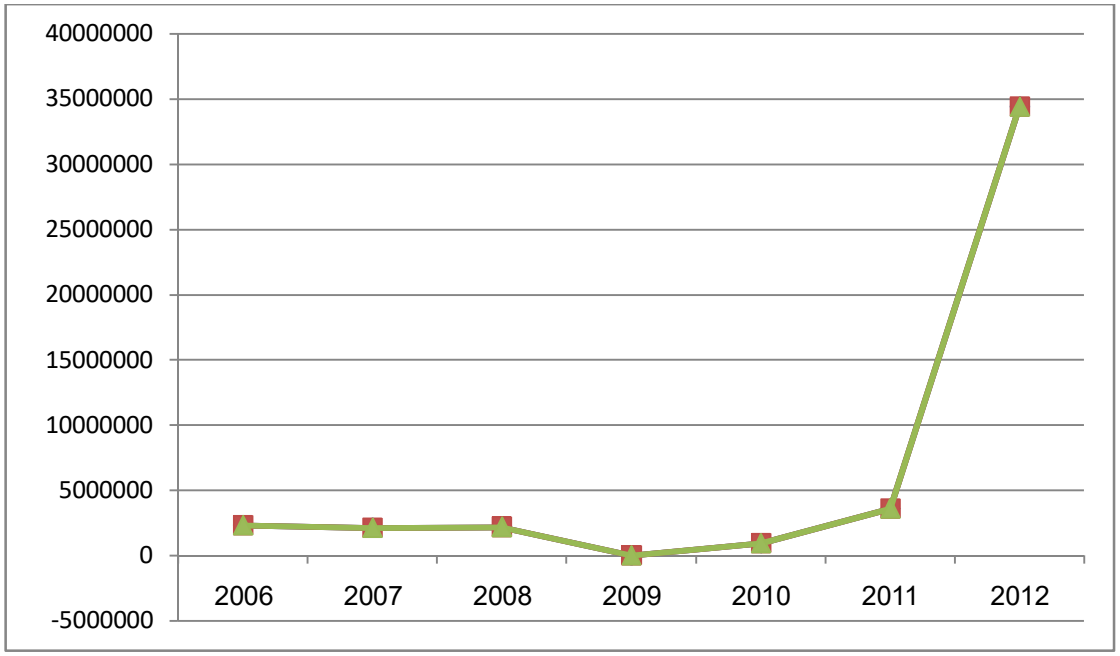

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج(Excel) بالاعتماد على بيانات من collections statistiques N170/2015 ,november 2015,ONS,Alger,pp10-162

نلاحظ من المنحنى اعلاه نلاحظ ان قيمة الفجوة كانت في الاتجاه الموجب تتحسن وتسجل فائضا معبرة عن قدرة الاقتصاد الوطني عن التمويل الذاتي قد بلغت ال 2010 نحو 11% من اجمالي الناتج الداخلي باستثناء سنة 2009 التي سجلت احتياج للتمويل حيث سجلت قيمة سالبة ب 6.34% من اجمالي الناتج الداخلي ونجد ان الاقتصاد الجزائري عانى طيلة فترة الدراسة من اشكالية تمويل الاستثمارات الوطنية الجزائرية .

المطلب الثاني :مناقشة النتائج المتوصل اليها

من خلال تحليل البيانات والمعطيات وبالاعتماد على نتائج الاختبارات والتحليل الاقتصادي كان هناك تحسن واثر ايجابي في الفجوة التمويلية معبرة عن قدرة الاقتصاد الوطني في التمويل الذاتي ، و تسجيل نسبة سالبة لاول مرة -636123 سنة 2009 وكان ذلك للاحتياج الكبير للتمويل في الاقتصاد وتراجع القدرة على تلبية الطلب الداخلي

-ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العمل واستمرار حالة الركود التي بدورها ادت الى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي ارتفاع معدلات الفقر

-السياسات الاقتصادية اثرت على اعمال الاستثمار سلبا بارتفاع تكاليف الانتاج والتمويل واثرت على المستهلكين بارتفاع معدلات التضخم

- عدم وجود مشاريع استثمارية ونقص الاستثمار يؤدي الى زيادة معدلات البطالة وتراجع الايرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة الفجوة التمويلية

- ارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع المحروقات جعله اكثر عرضة للصدمات النفطية

-الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي بحيث ساهمت الزيادة في النفقات العامة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي

-انخفاض الفجوة التمويلية بسبب الانخفاض في قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم

- تسجل الفجوة الاجمالية معدلات سالبة من الفجوة قصيرة المدى وهذا بسبب وجود ودائع جارية اكبر من حجم القروض الممنوحة

-طول فترة الدراسة نجد ان الاقتصاد الجزائري قد عانى من اشكالية تمويل الاستثمارات الوطنية الجزائرية حيث بلغت فجوة التمويل خلال الفترة حتى 2010 متوسط 4.62 من اجمالي الناتج الداخلي

-مع بداية الالفينات تحسنت اوضاع الفجوة التمويلية واصبحت تسجل فائضا معبرة عن قدرة الاقتصاد الوطني للتمويل الذاتي

-ان الفجوة السالبة نتجت بالرغم من ارتفاع معدلات الادخار في الجزائر ويرجع لاستحواذ قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد كانت الغاية من هذا الفصل هي معرفة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية الكلية التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ،وذلك من خلال تطبيق ما تم التوصل اليه في الجانب النظري على ارض الواقع ، تطرقنا الى الدراسة التطبيقية حيث قمنا بأخذ عينة من المتغيرات الكلية وعرضها على شكل سلاسل زمنية وتحليلها اقتصاديا وذلك لمعرفة اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر .

وفي الاخير قمنا بعرض النتائج المتوصل اليها وتحليلها ،ومن بين النتائج التي توصلنا اليها وجود ارتباط كبير بين فجوة الموارد التمويلية والمتغيرات الاقتصادية الكلية (التضخم ،البطالة ،النمو الاقتصادي).

الخاتمة

خاتمة:

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة اثر فجوة الموارد التمويلية على المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة ،

وذلك باستخدام المنهج الوصفي والتحليل الاقتصادي والذي يمكننا من معرفة دور كل متغير ومدى تأثره بالفجوة التمويلية حيث تطرقنا في المرحلة الاولى من الدراسة الى اخد ادبيات نظرية ومفاهيم وتعاريف حول متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم ،البطالة ،النمو الاقتصادي)موضوع الدراسة ،كما وضعنا تعاريف حول فجوة الموارد التمويلية ،اما في المرحلة الثانية حاولنا تطبيق النتائج المتوصل اليها في الجانب النظري من خلال اخضاع متغيرات الدراسة الى التحليل الاقتصادي وذلك من خلال اخد عينة من المتغيرات الاقتصادية وعرضها على شكل سلاسل زمنية وتحليلها تحليلا اقتصاديا .

وبعد هدا التحليل الاقتصادي والاختبار التي خضعت اليه متغيرات الاقتصاد الكلية توصلنا الى مجموعة من النتائج التى تعتبر كتاكيد او نفي للفرضيات وكاجابة على اشكالية الدراسة المتمثلة في :مااثر فجوة الموارد لتمويلية على المتغيرات الكلية في الجزائر ؟

اولا :نتائج الدراسة النظرية :

- ✓ يعتبر التضخم من متغيرات الاقتصاد التي لها علاقة بفجوة التمويل حيث الفجوة التمويلية تستحضر التضخم المستورد خصوصا مع التوسع المالي .
- ✓ للنمو الاقتصادي علاقة بفجوة الموارد التمويلية كلما زاد حجم الارباح امكن احتجازها واعادة استثمارها في المشروع وهذا بدوره يؤدي للزيادة في النمو ويسمى نمو داخلي وادا زاد حجم استثمارات من مصدر تمويل خارجي وزاد معه النمو يسمى نمو خارجي .
- ✓ للفجوة التمويل علاقة بالبطالة علاقة عكسية كلما ازدادت الفجوة التمويلية كلما اتجهت مستويات البطالة نحو الانخفاض والعكس في حالة انخفاض الفجوة التمويلية .

ثانيا :نتائج الدراسة التطبيقية :

- ✓ الفجوة التمويلية تخلق طلبا نقديا فوريا اكبر من القيم المتاحة مايزيد الكتلة النقدية المتداولة فيرفع الاسعار ويدفع التضخم نحو الارتفاع

- ✓ لفجوة التمويل علاقة طردية مع التضخم حيث تم تسجيل تصاعدي لوتيرة معدلات التضخم خلال السنوات الاولى من فترة الدراسة في نفس الوقت كانت فجوة التمويل في ارتفاع اي كلما ارتفعت الفجوة زاد معها التضخم اي بسبب العجز الذي ادى الى ظهور زيادة في الاصدار النقدي بسبب التضخم المستورد وهذا دلالة على ان الاقتصاد الجزائري مصادره الداخلية غير متنوعة .
- ✓ البطالة كانت معدلاتها مرتفعة خلال سنة 2007 ثم بدات في الانخفاض والاستقرار في حين استمرت الفجوة في الارتفاع اي وجود علاقة عكسية بين فجوة التمويل والبطالة حيث كلما اتجهت مستويات البطالة نحو الانخفاض ازدادت الفجوة والعكس في حالة انخفاضها .
- ✓ كلما ازدادت البطالة نقص الانتاج وبالتالي ركوده مايزيد من توسيع الفجوة الداخلية والتي بدورها تؤثر على الفجوة الخارجية
- ✓ تسجيل تصاعدي لمعدلات الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وانخفاضه سن 2009 ليعاود الارتفاع مجددا في نفس الوقت سجلت فجوة التمويل انخفاضا وقيمة سالبة سنة 2009 هذا يدل على مسايرة وعلاقة طردية بين فجوة التمويل والنمو الاقتصادي
- ✓ زيادة نفقات العامة يزيد من الطلب على الاستهلاك فتتحرك االاموال نحو الاستثمار فالقضاء على البطالة وعجز الموازنة في الدولة .

التوصيات :

بناءا على النتائج التي تم التوصل اليها ،يجب وضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير في توضيح اثر فجوة الموارد التمويلية على المتغيرات الكلية في الجزائر والتي نذكر منها :

- ✓ اقامة دورات وندوات وطنية ودولية لمناقشة موضوعات فجوة الموارد التمويلية وكل مايتعلق بها .
- ✓ تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بالفجوة التمويلية والمتغيرات الاقتصادية للاستفادة من تجارب الدول الاخرى .
- ✓ معالجة موضوع اثر فجوة الموارد التمويلية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولة اخرى ومع تغيرفي المتغيرات الاقتصادية .

أفاق الدراسة :من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض افاق الدراسة :

- ✓ اجراء الدراسة باستعمال اساليب وطرق اخرى .
- ✓ محاولة تطبيق هذا الموضوع على متغيرات اخرى في دول مغايرة .
- ✓ دراسة قياسية لفجوة الموارد التمويلية واثرها على متغيرات اقتصادية في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

باللغة العربية

بسام الحجار ،الاقتصاد النقدي والمصرفي،دار منهل اللبناني ،بيروت ،الطبعة الاولى ،2006.

بلعزوز بن علي ،محاضرات في لنظريات والسياسات الاقتصادية النقدية ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية 2004,186.

حسام داود ومصطفى سلمان واخرون ،(2005)

حسن فليح،التمويل الدولي ،مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان، شارع الجامعة الاردن مقابل كلية الزراعة

خالد جمال محمود الجبوري ،فجوة الموارد التمويلية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية قسم اقتصاد الاعمال ،2019/2018 ،

خالد وصفي وصفي الوزا ني واحمد حسين الرفاعي ،(2002)،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،الطبعة الخامسة ،

رشاد العصار ،رياض الحلبي ،النقود والبنوك ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،

السيد متولي عبد القادر ،اقتصاديات النقود والبنوك ،دار الفكر ناشرون وموزعون ،عمان ،20201م،الطبعة الاولى ،

عبد الرحمان يسرى احمد ،(2004)،النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،الطبعة الثانية

عبد الرحمان يسرى احمد ،(2004).

غازي حسين عنابة ،التضخم المالي ،مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية

فليح حسن خلف ،(2007).

قورش نصيرة ،ابعاد وتوجهات استراتيجية الصناعة في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف،النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017

حربي محمد موسى عريقات ،مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي" دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الاولى ،2006،

باللغة الاجنبية

1 .Cupain Amzal،The impact of macroeconomic variables on Indonesia banks

profitability،Jurnal ekonomi dan Bisnisislam,Vol 2, No 1, Januari-Juni 2016.

.2Hamidah Ramlan, Mohd Sharizat Adnan،The profitability of Islamic and conventional

Bank: case study in Malaysia،Procedia Economics and Finance 35, 359 – 367, 2016.

.3Imad z.Ramadan ،Bank –Specificdeterminants of Islamic banks profitability: AN

empirical study of the Jordanain market ،International journal of Academic Research ،

Vol 3, 6November, 2011.

.4MuhamadAbduh and others،The impact of crisis and macroeconomic variable .

collections statistiques N170/2015 ,november 2015,ONS,Alger.

towards Islamic Banking deposits،American journal of applied sciences 8(12): 1378-

.2011 ،1383

.5Nur Rainato Alarif ،The effect of macroeconomic variables of profit sharing yield decision in

Indonesia Islamic Banking industry،Economic Journal of Emerging Markets, Faculty of

Economic Universitas Islam Indonesia Vol 3, Issue 3, , page 235-244, Décembre 2011

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى توضيح اثر الفجوة التمويلية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر2006-2012،وتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند تطرقنا للمفاهيم العامة الخاصة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم والنمو الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي)وفجوة الموارد التمويلية (فجوة الموارد المحلية وفجوة الموارد الخارجية) وفي الجانب التطبيقي استخذمنا التحليل الاقتصادي اثناء دراسة المتغيرات الاقتصادية وذلك بدراسة بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعرضها على شكل سلاسل زمنية وتحليلها اقتصاديا لدراسة اثر فجوة الموارد التمويلية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر .

اظهرت النتائج ان لفجوة الموارد التمويلية اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ،وذلك من خلال علاقتها العكسية مع البطالة ،والعلاقة الطردية مع التضخم والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :

فجوة الموارد التمويلية، فجوة الموارد المحلية ،التضخم ،البطالة ،النمو الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي

Abstract:

This study aims to clarify the impact of the financing gap on some macroeconomic variables in Algeria, and the descriptive approach was relied on in the theoretical aspect when we touched on the general concepts of macroeconomic variables (inflation, economic growth, gross domestic product) and the financing resource gap (the gap of domestic resources and the gap of external resources On the practical side, we used the analytical method while studying the economic variables by taking a sample of the macroeconomic variables and presenting them in the form of time series and analyzing them economically to study the impact of the financing resource gap on some macroeconomic variables in Algeria.

The results showed that the financing resource gap has an impact on the macroeconomic variables, as the increase in the gross domestic product will affect the financing of banks, and the financing gap evokes the importer and the financing, and the relationship of financing with unemployment is an inverse relationship.

key words :

The gap of financing resources, inflation, unemployment, economic growth, GDP